
اسم المقال: الاستدلال والتحقيق في الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي: دراسة تحليلية في التشريع الإماراتي
اسم الكاتب: علي سرور عبيد الزعابي
رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/8448>
تاريخ الاسترداد: 2026/06/08 00:24 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلم
القانونية



المجلد 18، العدد 1
ذو القعدة 1443 هـ / يونيو 2021م

التقييم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

الاستدلال والتحقيق في الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي: دراسة تحليلية في التشريع الإماراتي

علي سرور عبيد الزعابي

كلية القانون - جامعة الشارقة

الشارقة - الإمارات العربية المتحدة

تاريخ القبول: 2019-04-25

تاريخ الاستلام: 2019-02-27

ملخص البحث:

لقد كان التشريع الفضائي الوطني بمفهومه المقنن بدولة الامارات العربية المتحدة حتى عام 2019م، يقتصر على أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (1) لسنة 2014 في شأن إنشاء وكالة الإمارات للفضاء إضافة إلى معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بالفضاء الخارجي التي انضمت إليها دولة الإمارات وأصدرتها وطنياً، فكان لا بد من إجراء دراسة تبرز مدى كفاية الأحكام العامة في قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي والمتعلقة بإجرائي الاستدلال والتحقيق في مواجهة الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي، لا سيما وأن قانون الفضاء الخارجي لم يكن قد أبصر النور بعد.

فاعتمدت الدراسة على تطبيق عملية الاستقصاء عن الجرائم وجمع الأدلة والتحقيق في الجرائم التي تنشأ عن ممارسة أنشطة الفضاء الخارجي، وبحث مدى إمكانية تطبيقها على هذا النوع المستحدث من الجرائم.

الكلمات الدالة: جرائم فضاء خارجي، استدلال، تحقيق ابتدائي، عقاب، وكالة الامارات للفضاء، تشريع فضائي، معاهدة، اتفاقية، دعوى جزائية، مأموري ضبط قضائي، نيابة عامة، اتهام، بلاغ، شكوى، إجراءات جزائية.

المقدمة:

على الرغم من الجدل الكبير الذي ثار في الفقه حول مفهوم الفضاء الخارجي إلا أن الفقه لا يناعز اليوم في القدر المتيقن من المقصود بهذا الفضاء والذي يتمثل في كونه الفضاء الذي يعلو الفضاء الجوي ويبدأ بانتهائه ولا يخضع لسيادة أي دولة ولا يُعد جزءاً من إقليمها.⁽¹⁾

وليس ثمة شك في أن الحديث عن الجريمة المتعلقة بالفضاء الخارجي من منظور جوانبها الإجرائية على وجه التحديد يعني وبالمقام الأول الحديث عن الممارسات المختلفة للأشخاص الناشطين في مجال الفضاء الخارجي متى كانت تلك الممارسات تمثل مخالفة للمبادئ العامة للفضاء الخارجي والقوانين الفضائية الوطنية التي تعتبر مرآة لتلك المبادئ التي عمّدت الدول إلى ترجمتها في قوانينها الوطنية بمجرد انضمامها إلى المعاهدات التي نصت عليها.⁽²⁾

ويبدو التشريع الفضائي الوطني بمفهومه المقنن بالدولة حتى عام 2019م والذي أجريت هذه الدراسة على أساسه في أحكام المرشوم بقانون اتحادي رقم (1) لسنة 2014 في شأن إنشاء وكالة الإمارات للفضاء إضافة إلى معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بالفضاء

(1) انظر بشأن الجدل الذي ثار حول تحديد المقصود بالفضاء الخارجي: د. محمد عبدالله علي محي الدين، أحكام الجو والفضاء بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي، دراسة مقارنة، الجزء الثاني، أروقة للدراسات والنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2016م، ص 689 وما بعدها، وانظر أيضاً: د. فاروق سعد، قانون الفضاء الكوني، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، 1993م، ص 127 وما بعدها، وأيضاً: د. محمد وفيق أبو تلة، تنظيم استخدام الفضاء، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1971م، ص 298 وما بعدها، وأيضاً: د. علوي أمجد علي، النظام القانوني للفضاء الخارجي والأجرام السماوية، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعة 1979، ص 153 وما بعدها، وأيضاً: د. ممدوح فرجاني خطاب، النظام القانوني للاستشعار عن بُعد من الفضاء الخارجي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1993، ص 69 وما بعدها، د. منى محمود مصطفى، الجوانب القانونية والسياسية لمشاكل الفضاء الخارجي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1975، ص 67 وما بعدها، وأيضاً: د. رجب عبد المنعم متولي، القانون الدولي العام، جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون، بدون دار نشر، طبعة 2010 - 2011م، ص 467 وما بعدها، وأيضاً: ليلي بن حمودة، الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2008، ص 55 وما بعدها.

(2) معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بالفضاء الخارجي، هي:

1. معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى (1967م).
2. اتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين وإعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المطلقة إلى الفضاء الخارجي (1968م).
3. اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية (1972م).
4. اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي (1975م).
5. الاتفاق المنظم لأنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى (1979م).

الخارجي التي انضمت إليها دولة الإمارات وأصدرتها وطنياً والتزمت بأحكامها في الأنشطة الفضائية التي تُبأشر منها أو من خلال إقليمها، تعتبر دولة الإمارات من الدول الأطراف في معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى (1967م)، واتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية (1972م)، واتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي (1975م)، وكان انضمامها إلى تلك المعاهدات بمقتضى المرسوم الاتحادي رقم (85) لسنة 2000 في شأن معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى والاتفاقيتين المتعلقةتين بهذه الأنشطة،⁽¹⁾ أما اتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين وإعادة الملاحين الفضائيين ورَد الأجسام المطلقة إلى الفضاء الخارجي (1968م) فقد انضمت إليه دولة الإمارات حديثاً في عام 2017 وأصدرته وطنياً بمقتضى المرسوم الاتحادي رقم (77) لسنة 2017 بانضمام الدولة إلى اتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين ورَد الأجسام المطلقة إلى الفضاء الخارجي.⁽²⁾

وإذا كانت الجريمة المتعلقة بالفضاء الخارجي في التشريع الفضائي الوطني تتحدد وفقاً للمفهوم المتقدم؛ فإن ما تجدر الإشارة إليه أن هذا النوع من الجرائم يتميز بطبيعته المستحدثة عن غيره من الجرائم التقليدية سواء من حيث مكان وقوعه أو شخص مرتكبه، وهو الأمر الذي شكّل نقطة الانطلاق في موضوع هذه الدراسة بالبحث عن مدى تناسب الأحكام الإجرائية الواردة في قانون الاجراءات الجزائية الاتحادي مع هذا النوع المُستحدث من الجرائم.

ولكن ولما كانت الجوانب الإجرائية الواردة في قانون الإجراءات الجزائية من التفصيل بحيث يصعب تناولها جميعها في نطاق هذه الدراسة، فسندكتفي بدراسة طائفة من تلك الإجراءات دائماً ما تؤثر وتتأثر بالجرائم التي تتصل بها، لنجعل محور هذه الدراسة يرتكز على إجرائي الاستدلال والتحقيق اللذين يُمثلان صلب الجوانب الإجرائية أو كما يُطلق عليها القواعد الشكلية أو الإجرائية، وتتحدد هذه القواعد كما يرى البعض في بعض «الإجراءات المُتخذة منذ وقوع الجريمة من أجل الكشف عنها ومعرفة مُرتكبيها وملاحقته وضبطه، وكيفية التحقيق وجمع الأدلة، وماهية الدعوى الجزائية والسلطة المختصة برفعها

(1) صدر هذا المرسوم الاتحادي في قصر الرئاسة في أبوظبي بتاريخ 8 ربيع الآخر 1421هـ الموافق 10 يوليو 2000م، ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 14 ربيع الآخر 1421هـ الموافق 15 يوليو 2000م في العدد (350) السنة الثلاثون.

(2) صدر هذا المرسوم الاتحادي في قصر الرئاسة في أبوظبي بتاريخ 5 رمضان 1438هـ الموافق 31 مايو 2017م، ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 08 ذو الحجة 1438هـ الموافق 30 أغسطس 2017م في العدد (621) السنة السابعة والأربعون.

الاستدلال والتحقيق في الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي: دراسة تحليلية في التشريع الإماراتي (679-703)

ومباشرتها، والقواعد التي تُنظم درجَات المحاكم الجزائية واختصاصها، وتُحدد إجراءات المحاكمة حتى صدور حكم نهائي فيها، وطرق الطعن في الأحكام، وكيفية تنفيذ هذه الأحكام»⁽¹⁾.

فإذا كان وقوع الجريمة - بوجه عام - يُنشئ الحق في عقاب فاعلها؛ فإن إيقاع ذلك العقاب لا يجب أن يكون إلا عن طريق دعوى تقام في مواجهة فاعل الجريمة، وهذه الدعوى يُطلق عليها مُسمى الدعوى الجزائية، وهي كما يُعرفها جانب من الفقهاء «التجاء المُجتمع عن طريق جهاز الاتهام الذي يُمثله إلى القضاء للتحقق من ارتكاب جريمة وتقرير مسؤولية شخص عنها، وإنزال العقوبة أو التدبير الإحترازي عليه»⁽²⁾.

والدعوى الجزائية بالمفهوم المُتقدم تمر بعدة مراحل منذ وقوع الجريمة وحتى رفعها والتصرف فيها، وهذه المراحل تبدأ بمرحلة الاستدلال والتي تعتبر مرحلة سابقة على مرحلة رفع الدعوى الجزائية يتم خلالها تتبع المُتهم وملاحقته وكشف ظروف وملابسات الجريمة، ثم تأتي مرحلة التحقيق الابتدائي التي تبدأ باتخاذ إجراء من إجراءات التحقيق المناطة بالنيابة المختصة، وأخيراً مرحلة المحاكمة والتي تُباشر فيها المحكمة المختصة إجراءات التحقيق النهائي أي المحاكمة⁽³⁾.

مشكلة الدراسة:

تتجلى مشكلة هذه الدراسة في بحث مدى تناسب وكفاية الأحكام العامة المتعلقة بالاستدلال والتحقيق والوارد في قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي لمُواجهة الجرائم المُستحدثة المتعلقة بالممارسات المختلفة المتصلة بالفضاء الخارجي، لا سيما وأن هذا النوع من الجرائم مُتصورٌ ووقوعه في الفضاء الخارجي أو أحد أجرامه السماوية كما هو مُتصور الوقوع على سطح الأرض.

فإذا كانت الأحكام العامة المتعلقة بالاستدلال والتحقيق قد تم صياغتها ووضعها لتطبق على كل ما يقع من جرائم في إقليم الدولة؛ فإن بعض الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي قد تقع في الفضاء الخارجي بعيداً عن نطاق ذلك الإقليم، وعندها يُمكننا طرح العديد من

(1) د. محمد شلال العاني، أصول الإجراءات الجزائية في التشريع والفقهاء والقضاء، مكتبة الجامعة، الشارقة، الطبعة الثانية، 2018م، ص 16.

(2) د. محمود نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعة 2013م، ص 68.

(3) د. فتيحة محمد قوراري، د. غنام محمد غنام، المبادئ العامة في قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، الأفق المُشرقة ناشرون، الشارقة، الطبعة الثالثة، 2013م، ص 103.

التساؤلات التي سوف تعمل صفحات هذه الدراسة على الإجابة عنها وفقاً لخطة منهجية وتسلسلٍ مُنضبط، وتلك التساؤلات تدور حول ما يأتي:

1. هل ضبط الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي يتطلب وجود فئات مأموري ضبط قضائي متخصصة في ضبط هذا النوع من الجرائم؟ أم إن الفئات العامة الوارد ذكرها في إطار قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي تكفي لمواجهة هذه الجرائم ومُجرميها؟
2. ما الإطار الذي يجب أن تعمل فيه فئات مأموري الضبط القضائي المناط بها كشف وضبط الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي في سبيل القيام بمهمتها المنصبة في الاستدلال على هذا النوع من الجرائم والمجرمين؟
3. ما إمكانية تطبيق إجراءات التحقيق الابتدائي بالنسبة إلى الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي، خصوصاً إذا ما علمنا أن هذا النوع من الجرائم قد يقع في أماكن يصعب تطبيق بعض إجراءات التحقيق الابتدائي فيها؟
4. هل تتناسب إجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائي بالكيفية الوارد ذكرها في قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي لمواجهة الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي والبحث عن مرتكبيها وتقديمهم للمحاكمة الجزائية؟

أهمية الدراسة:

لا جدال أن الإجراءات التحضيرية للدعوى الجزائية بدءاً بالاستقصاء عن الجريمة وجمع أدلتها ومُروراً بالتحقيق الابتدائي فيها من الأهمية بمكان للكشف عن الجريمة ومُرتكبيها تمهيداً لتحريك الدعوى الجزائية ضده، وتزداد تلك الأهمية مرتبة متى كنا بصدد جرائم تتميز بطابعها الخاص عن الجرائم التقليدية، لا سيما وأن الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي تستقل بطابع خاص من حيث شخص مرتكبها ومكان وقوعها.

فإذا كانت دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول التي ولجت عصر الفضاء بإضطلاعها والكيانات الخاصة الناشطة فيها بالعديد من الأنشطة الفضائية⁽¹⁾ فإن وقوع جرائم متعلقة بهذا المجال أصبح أمراً حتمياً سوف يقتضي وبالضرورة تطبيق الأحكام العامة

(1) تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر قطاع فضائي فعال في منطقة الخليج والشرق الأوسط؛ لأنه سيكون لدى دولة الإمارات (10) أقمار صناعية بحلول عام 2019م تعمل منها (5) أقمار في الفضاء حالياً بكفاية، وتشمل هذه الأقمار العشرة قمرين لحكومة أبوظبي وقمرين لشركة الثريا للاتصالات وقمرًا لحكومة دبي، وخلال خمس السنوات المقبلة سيكون هناك قمران عسكريان وقمر لحكومة أبوظبي وقمران لحكومة دبي. انظر: صحيفة البيان، عشرة أقمار فضائية للإمارات في 2019م، الإمارات، دبي، تاريخ النشر: 16 سبتمبر 2013م.

الإجرائية اللازمة في الجرائم التي تكون وليدة الممارسات المتصلة بالفضاء الخارجي، وهو الأمر الذي فرض أهمية هذه الدراسة في بحث مدى إمكانية تطبيق إجراءات الاستدلال والتحقيق بالنسبة إلى الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي.

أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيس الذي ترمي إليه الدراسة، هو تحليل بعض إجراءات الاستقصاء عن الجرائم وجمع الأدلة والتحقيق الواردة في قانون الإجراءات الجزائية، وتحديد مدى كفايتها لتحقيق الغاية التي تم وضعها من أجلها كلما تعلق الأمر بالجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي، فعدم كفاية تلك الإجراءات وعدم تحقيقها للغاية التي وضعت من أجلها سيُخل دون أدنى شك بالتوازن الذي تتطلبه القواعد الإجرائية بين حق الدولة في الحصول على الدليل وحق المتهم في إثبات براءته.

لذلك ستُحاول هذه الدراسة بسط بعض إجراءات الاستدلال والتحقيق الواردة في قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي على طائفة البحوث المعمق، وتحليل جميع جزئياتها ووصولاً إلى نتائج تبين تناسب هذه الإجراءات وإمكان تطبيقها على الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي.

منهجية الدراسة:

إن تناولنا لموضوع الاستدلال والتحقيق في الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي سيكون من خلال اعتماد المنهج التحليلي الذي سوف يُساعدنا على الوُجوع إلى العديد من الجزئيات الرئيسية والفرعية في الدراسة وتحليلها وتفصيلها على النحو الذي يكشف لنا عن مدى تناسب وكفاية إجرائي الاستدلال والتحقيق في مواجهة هذا النوع من الجرائم.

خطة الدراسة:

اقتضت الدراسة تقسيمها إلى مبحثين يسبقهما مطلب تمهيدي، وذلك على النحو الآتي:

المطلب التمهيدي: الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي

المبحث الأول: الاستدلال في الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي

المبحث الثاني: التحقيق الابتدائي في الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي

المطلب التمهيدي: الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي

نُشير بادئ ذي بدء إلى أن الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي ذات شقين، أحدها يتعلق بتلك الأنشطة التي تمارسها الكيانات الناشطة في مجال الفضاء الخارجي وبالمخالفة للمبادئ العامة للفضاء الخارجي والتي قررتها معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بالفضاء الخارجي وأصدرتها الدول المنظمة إليها وطنياً،⁽¹⁾ في حين يتمثل الشق الآخر في الجرائم الواردة في القوانين الجزائية الوطنية والتي ترتكب بمناسبة مباشرة الأنشطة الفضائية.

أما فيما يتعلق بالجرائم المتعلقة بالأنشطة الفضائية غير المشروعة فهي متصورة الوقوع في تلك الأنشطة التي يترتب على ممارستها منع الدول أو الكيانات الخاصة من الوصول إلى الفضاء الخارجي وأجرامه السماوية أو على الأقل التأثير في ذلك الوصول، أيضاً الأنشطة الفضائية المشروعة والمباح ممارستها من قبل الجميع، إلا أن ممارستها تتجاوز حدود الممارسة المسموحة، وأيضاً الأنشطة المتمثلة في ادعاء الدول أو الكيانات الناشطة في مجال الفضاء الخارجي السيادة الوطنية على الفضاء الخارجي، كذلك الأنشطة المتمثلة في تجاوزات الدول أو الكيانات الممارسة للأنشطة الفضائية لإطار الأغراض السلمية عند استخدامها للفضاء الخارجي وأجرامه السماوية، وأخيراً ممارسة الأنشطة التي تؤثر في بيئة الفضاء الخارجي وأجرامه السماوية أو على البيئة الأرضية.

وإذا كان الشق الأول من الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي يتمثل في الجرائم ذات الصلة بالأنشطة الفضائية غير المشروعة؛ فإن الشق الآخر يتعلق بالجرائم الواردة في القوانين الجزائية الوطنية والتي ترتكب بمناسبة مباشرة الأنشطة الفضائية، ولعل أبرز تلك الجرائم تلك الأفعال التي تمس سلامة الإنسان وحياته بسبب مباشرة الأنشطة الفضائية، سواء تمثلت في الأفعال التي تمس سلامة رواد الفضاء وحياتهم، أو في الأفعال التي ترتكب من الكيانات التي تباشر الأنشطة الفضائية وتؤدي إلى إصابة الأشخاص والممتلكات على الأرض.

(1) المبادئ العامة للفضاء الخارجي وفقاً لمعاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بالفضاء الخارجي هي:

1. مبدأ حرية استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي.
2. مبدأ عدم جواز التملك الوطني للفضاء الخارجي.
3. مبدأ التراث المشترك للإنسانية.
4. مبدأ الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي.
5. مبدأ التعاون الدولي في أنشطة الفضاء الخارجي.
6. مبدأ المسؤولية الدولية عن أضرار الأنشطة الفضائية.

المبحث الأول: الاستدلال في الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي

عند الحديث عن مرحلة الاستدلال، يُمكننا القول بأن مفهوم الاستدلال يدور حول «مجموعة من الإجراءات التمهيدية السابقة على تحريك الدعوى الجزائية، تهدف إلى جمع المعلومات في شأن الجريمة التي وقعت، كي تتخذ سلطات التحقيق بناءً عليها القرار فيما إذا كان من الجائز أو الملائم تحريك الدعوى الجزائية»،⁽¹⁾ وتُعتبر مرحلة الاستدلال من المراحل التمهيدية أو التحضيرية لمرحلة التحقيق، والتي تقوم فيها سلطات الاستدلال بجمع المعلومات اللازمة عن الواقعة وكشف ظروفها وملايساتها والتحري عن مرتكبيها لسلطة التحقيق المتمثلة في النيابة العامة، حتى تتمكن هذه الأخيرة من اتخاذ الإجراء اللازم بشأن الدعوى الناشئة عن الواقعة المُنكبة، لذلك فإن سلطات الاستدلال - وكما يرى البعض - تعمل لحساب سلطات التحقيق وتحت إشرافها.⁽²⁾

ولا مناص من أن وقوع الجريمة المتعلقة بالفضاء الخارجي لن يكفي وحده لإعطاء الحق في تقصي تلك الجرائم والبحث عن مرتكبيها، وإنما لأبد من وجود أشخاص يتمتعون بصفة الضبطية القضائية ومخولين قانوناً بسلطة ضبط أي جرائم تقع في هذا المجال الجديد،⁽³⁾ بل وأكثر من ذلك يلزم أن يكون هؤلاء الأشخاص متخصصين في ضبط مثل هذا النوع من الجرائم، والذي يتميز بطابع خاص خلاف الجرائم التقليدية.

لذلك وحتى تتمكن من تناول جزئيات هذا المبحث على أكمل وجه، فلا بد لنا من تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين مستقلين، نخصص الأول لبحث موضوع مأموري الضبط القضائي في الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي، ونُكرس الثاني للوقوف على واجبات واختصاصات مأموري الضبط القضائي في الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي.

المطلب الأول: مأموري الضبط القضائي

بالرجوع إلى أحكام قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، نجد أن الفصل الأول من الباب الأول من الكتاب الثاني قد نظم مسألة الأشخاص الذين يتمتعون بصفة الضبطية القضائية،⁽⁴⁾ وأطلق عليهم مسمى مأموري الضبط القضائي،

(1) د. كامل السعيد، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2010م، ص 341 - 344.

(2) د. محمود نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، 414 - 415.

(3) د. رمسيس بهنام، الإجراءات الجنائية تأصيلاً وتحليلاً، الجزء الثاني، منشأة المعارف، الإسكندرية، طبعة 1978، ص 2.

(4) انظر المواد من (30 - 41) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي.

وأعطى لهم سلطة تقصي الجرائم والبحث عن مرتكبيها وجمع المعلومات والأدلة اللازمة لسلطة التحقيق والاثهام.⁽¹⁾

أما عن فئات الأشخاص الذين يتمتعون بصفة مأموري الضبط القضائي، والذين يحق لهم ضبط أي جريمة تقع في دائرة اختصاصهم، فقد عدت المادة (33) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي، التي نصت على أن «يكون من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم: 1. أعضاء النيابة العامة. 2. ضباط الشرطة وصف ضباطها وأفرادها. 3. ضباط وصف ضباط وأفراد حرس الحدود والسواحل. 4. ضباط الجوازات. 5. ضباط الموانئ البحرية والجوية من رجال الشرطة والقوات المسلحة. 6. ضباط وصف ضباط الدفاع المدني. 7. مفتشو البلديات. 8. مفتشو وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. 9. مفتشو وزارة الصحة. 10. الموظفون المخولون صفة مأموري الضبط القضائي بمقتضى القوانين والمراسيم والقرارات المعمول بها».

وبالنظر إلى فئات مأموري الضبط القضائي المتقدم ذكرها، يلاحظ في بعضها العموم الذي يجعل مأمور الضبط القضائي على قدرة لضبط جميع أنواع الجرائم، في حين يلاحظ في البعض الآخر التخصص الذي يجعل مأمور الضبط القضائي مقيدا بالجرائم التي تقع في دائرة اختصاصه الوظيفي، والتقييد الذي نص عليه المشرع هنا هو تقييد مرتبط بمسألة التخصص الذي يحقق كفاية مأمور الضبط القضائي في القيام بواجباته في ضبط الجريمة بطريقة احترافية تفوق غيره من مأموري الضبط القضائي، نظراً إلى ما يتمتع به من خبرة وتخصص في المجال الذي يعمل فيه، ونشير هنا إلى أن مأمور الضبط القضائي صاحب الاختصاص المقيد - كما يرى البعض - يجب أن يتقيد بحدود اختصاصه نوعاً ومكاناً، لأن اختصاص مأمور الضبط القضائي من النظام العام الذي لا يجوز مخالفة أحكامه، فإن ثبت عدم اختصاص الموظف كان الإجراء الذي اتخذه باطلاً إذا كان الاختصاص شرطاً لصحة الإجراء؛ إذ يعتبر هذا الإجراء وكأنه صادر عن فرد عادي.⁽²⁾

وأياً كانت صلاحيات مأمور الضبط القضائي سواء من الضيق أو الاتساع؛ فإن ذلك لن يجعل لتلك الفئات المختلفة من مأموري الضبط القضائي القدرة على ضبط الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي، وذلك لما لهذه الجرائم - كما سبق وأشرنا - من طبيعة خاصة تجعلها تختلف عن غيرها من الجرائم التقليدية، فهذا النوع من الجرائم منها ما يقع في

(1) تنص المادة (30) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي على أن «يقوم مأموري الضبط القضائي بتقصي الجرائم والبحث عن مرتكبيها وجمع المعلومات والأدلة اللازمة للتحقيق والاثهام».

(2) د. محمد سعيد نمور، أصول الإجراءات الجزائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الرابعة، 2016م، ص 92، وانظر أيضاً: د. رمسيس بهنام، مرجع سابق، ص 12 - 14.

الفضاء الخارجي ومنها ما يقع في الأجسام الفضائية ومنها ما يقع بمُناسبة مباشرة الأنشطة الفضائية، لذلك فإن وجود مأموري ضبط قضائي مُتخصّصون وعلى دراية بكافة تفاصيل هذا المجال الجديد وتصوّرات الجرائم التي يُمكن أن تقع فيه، سيُعمل على التصدي وبإحكام لأي نشاط أو فعل غير مشروع يُمكن أن يُرتكب في هذا المجال.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن أهمية إيجاد مأموري ضبط قضائي مُتخصّصين في مجال الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي تكمن في قدرة هذه الفئة على تصوّر الوقائع التي تُشكل جرائم الفضاء وتصوّر ملبساتها وجمع أدلتها وأي معلّومات بشأنها، فضلاً عن إمكان الكشف عن مُرتكبيها، وذلك بما يملّكونه من خبرة وتخصّص كافٍ في هذا المجال، يُمكنهم من استقصاء الجرائم في هذا المجال الجديد بطريقة احترافية تتفوق قدرة غيرهم من مأموري الضبط القضائي من أصحاب الفئات التي عدتها المادة (33) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي.

لذلك كانت مسألة وجود مأموري ضبط قضائي مُتخصّصين في الجرائم الناجمة عن مُمارسة أنشطة وأفعال الفضاء الخارجي غير المشروعة أمرًا لا مناصّ منه، وبهذا التسليم بضرورة إيجاد مأموري ضبط قضائي مُتخصّصين كما أشرنا، يتحتم علينا الرجوع مرّةً أخرى إلى نصوص قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي، والبحث في أحكامه عن نص يُمكن بمقتضاه تحويل بعض الأشخاص المُتخصّصين في مجال الفضاء صفة الضبطية القضائية.

وبالرجوع إلى أحكام قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي، نجد أن المادة (34) قد أوردت استثناءً على الفئات المحددة لمأموري الضبط القضائي أنف الإشارة إليها، حيث سمّحت بإيجاد فئات أخرى مُتخصّصة، فنصت على أن «يجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المُختص أو السُلطة المُختصة تحويل بعض الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى لجرائم التي تقع في دائرة اختصاصهم وتكون مُتعلقة بأعمال وظائفهم».

وبناءً على أحكام هذا النص؛ فإن إيجاد مأموري ضبط قضائي مُتخصّصين في ضبط الجرائم الناجمة عن مُمارسة أنشطة وأفعال الفضاء الخارجي غير المشروعة سوف يكون بسند من القانون، ويبقى بعد ذلك منح صفة مأموري الضبط القضائي مُتوقفاً على توقيع اتفاق بين الجهة المعنية بشؤون الفضاء في الدولة وهي وكالة الإمارات للفضاء ووزير العدل، ليمنح الأشخاص المعيّنين صفة مأموري الضبط القضائي بتوقيع هذا الاتفاق وصدور قرار من وزير العدل بشأن منح هذه الصفة، حيث ستُمكنهم هذه الصفة من ضبط كل ما يتم كشفه من تجاوزات ومخالفات لأحكام قانون الفضاء في الدولة.

وتُشير هنا إلى أن المادة (15) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (1) لسنة 2014 في شأن إنشاء وكالة الإمارات للفضاء قد نصت على أن «يكون للموظفين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع رئيس مجلس الإدارة صفة مأموري الضبط القضائي في إثبات ما يقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون والقرارات الصادرة تنفيذاً لأحكامه».

فعلى الرغم من وجود نص ضمن أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (1) لسنة 2014 المتقدم ذكره، إلا أن هذا النص لن يُغني عن إيجاد نص مُماثل له في أحكام قانون الفضاء الوطني، وذلك أن نص المادة (15) المشار إليه قد جعل واجبات هذه الفئة من مأموري الضبط القضائي تنحصر في إثبات ما يقع بالمخالفة لأحكام ذلك المرسوم بقانون والقرارات الصادرة تنفيذاً لأحكامه دون أي مخالفت أخرى ولو كانت ذات صلة بالفضاء الخارجي، وبما أن قانون الفضاء الوطني سيضم بين أحكامه نصوصاً تُجرّم بعض الأنشطة والأفعال؛ فإن ضبط تلك الجرائم سيطلب إيجاد نص مُماثل لنص المادة (15) المشار إليه، يُوسع من دائرة اختصاص هذه الفئة من مأموري الضبط القضائي لتشمل الجرائم الواردة في قانون الفضاء الوطني، أو يمنح هذه الصفة لمأموري ضبط آخرين أقر على ضبط الجرائم التي سيتم النص عليها في قانون الفضاء الوطني.

أما عن الأشخاص الذين يُمكن أن يتم منحهم صفة مأموري الضبط القضائي ليمكنوا من مباشرة مهامهم وواجباتهم كمأموري ضبط قضائي على ما يقع من جرائم في دائرة اختصاصهم، فلا شك أن أنسب هؤلاء الأشخاص هم موظفو وكالة الإمارات للفضاء، يُعد هؤلاء الموظفون من الأشخاص المُختصين الذين يُمكنهم بما لهم من خبرة في رصد الجرائم التي تقع في مجال الفضاء الخارجي وأجرامه السماوية، فضلاً عن أنهم على دراية بكافة تفاصيل هذا المجال الجديد وتصورات الجرائم التي يُمكن أن تقع فيه.

وإذا كان موظفو وكالة الإمارات للفضاء هم الأشخاص الأنسب للحصول على صفة مأموري الضبط القضائي كما أشرنا، إلا أن تطعيم هذه الفئة المُتخصصة ببعض الأشخاص من أصحاب الخبرة في شؤون الفضاء الخارجي على الصعيد الدولي من موظفي وزارة الخارجية، سيُجعل فئة مأموري الضبط القضائي في حالتها هذه أكثر تخصصاً وخبرة على نحو يجعل أعمال الاستدلال التي سيقومون بها أكثر دقة واحترافية بما سيتناسب في نهاية الأمر مع تلك الطبيعة الخاصة بالجرائم الناجمة عن ممارسة أنشطة وأفعال الفضاء الخارجي غير المُشروعة.

المطلب الثاني: واجبات واختصاصات مأموري الضبط القضائي

ومتى تمكنا من تحديد مأموري الضبط القضائي الذين يتمتعون بسُلطة ضبط الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي، يتعين علينا بعد ذلك تحديد واجبات واختصاصات هذه الفئة المتخصصة من مأموري الضبط القضائي.

وبالرجوع إلى أحكام قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي، نجد أن تلك الواجبات والاختصاصات تتمثل في التحري عن الجرائم والبحث عن مرتكبيها أولاً، وتلقي البلاغات والشكاوى ثانياً، والحصول على الإيضاحات اللازمة ثالثاً.

وقد نصت المادة (52) من التعليمات القضائية للنيابة العامة الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة على اختصاصات مأموري الضبط القضائي وأوجزتها في تلقي التبليغات والشكاوى المتعلقة بالجرائم، وإجراء التحريات عن الوقائع التي يتم العلم بها، والحصول على الإيضاحات اللازمة عن الجرائم، أو جمع القرائن المادية وإجراء التحفظ على أدلة الجريمة أو على الأشخاص المتهمين أو غير المتهمين أحياناً وفقاً للشروط المقررة في القانون، وغير ذلك مما يهدف إلى جمع عناصر الإثبات اللازمة لتسهيل مهمة التحقيق.⁽¹⁾

أما عن الاختصاص الأول من اختصاصات مأموري الضبط القضائي والمتمثل في التحري عن الجرائم والبحث عن مرتكبيها، فقد جاء النص عليه في سياق المادة (30) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي والتي نصت على أن «يقوم مأمور الضبط القضائي بتقصي الجرائم والبحث عن مرتكبيها وجمع المعلومات والأدلة اللازمة للتحقيق والاثام»، والتحري بذلك المفهوم هو «الإجراءات التي ينبغي على المتحري القيام بها من أجل الوصول إلى الحقيقة».⁽²⁾

ولا شك أن إناطة مأموري الضبط القضائي المختصين بالجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي بهذا الاختصاص من الأهمية بمكان، فهذه الفئة المتخصصة من مأموري الضبط القضائي مؤهلة علمياً وعملياً كلما تعلق الأمر بأنشطة الفضاء والأفعال ذات الصلة بها، فهي من يتوافر لديها جميع المعلومات المتعلقة بالأنشطة الفضائية التي تمارسها الكيانات العامة والخاصة في الدولة ومنها، كما وأن هذه الفئة بما تملكه من وسائل تقنية، وبما تملكه أيضاً من اشتراطات تلزم الكيانات الناشطة في هذا المجال بموافاتها بكل جديد فيه، على علم متجدد بجميع الأنشطة الفضائية التي يتم ممارستها بل والكيانات التي تمارسها،

(1) صدرت التعليمات القضائية الاتحادية من النائب العام/ سالم سعيد كبيش في أبوظبي 13 ربيع الأول 1428هـ الموافق 01 / 04 / 2007م.

(2) د. محمد شلال العاني، مرجع سابق، ص 175.

كما ولها بغيراتها المتخصصة العلم بالكيفية التي يُمكن بها التحري عن مخالفة أي حكم من أحكام قانون الفضاء الوطني سواء من خلال وسائلها التقنية الخاصة أو من خلال ما تتحصل عليه من معلومات وأدلة بواسطة الدول والمنظمات التي تملك مثل هذه الوسائل.

أما عن الاختصاص الثاني من اختصاصات مأموري الضبط القضائي والممثل في تلقي البلاغات والشكاوى، فقد جاء النص عليه في سياق المادة (35) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي والتي نصت على أن «يجب على مأموري الضبط القضائي أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي تُرد إليهم في شأن الجرائم، ويجب عليهم وعلى مرؤوسيهام أن يحصلوا على الإيضاحات وإجراء المعاينة اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تُبلغ إليهم أو التي يعملون بها بأية كيفية كانت، وعليهم أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة»⁽¹⁾.

ولما كان هذا الاختصاص ينصب على تلقي البلاغات والشكاوى، فيجدر بنا بيان المقصود بكل من هذين المصطلحين، أما بشأن البلاغ فهو «الإخبار عن الجرائم الواقعة على شخص المجني عليه أو شرفه أو ماله أو على شخص الغير أو ماله، من أجل إيصال أمر وقوع هذه الجرائم إلى السلطة المختصة»، أما الشكاوى فهي «الإجراء الذي يقوم به المجني عليه أو من يقوم مقامه قانوناً، والذي يُعبر فيه بصراحة ووضوح عن رغبته في رفع الدعوى الجزائية وتحريكها، واتخاذ الإجراءات الجزائية بحق مُقتَرِف الجريمة»⁽²⁾.

وبصدد هذا الاختصاص المناط بمأموري الضبط القضائي الذين يتمتعون بسُلطة ضبط الجرائم التي تقع نتيجة لممارسة أنشطة وأفعال الفضاء الخارجي غير المشروعة، فيجب على مأموري الضبط القضائي قبول أي بلاغ أو شكوى يتم تقديمه إليهم وتُسكّل وقائعه مخالفة لأحكام التشريع الفضائي الوطني أو أي قانون وطني آخر متى كان لموضوع البلاغ أو الشكاوى صلة بأنشطة الفضاء الخارجي.

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن مصدر البلاغ قد يكون خطاباً رسمياً من جهة خارجية رصدت وجود مخالفة للمبادئ العامة للفضاء الخارجي متى كانت هذه المخالفة محل تجريم في قانون الفضاء الوطني، كما وقد يكون مصدر البلاغ أحد الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، وفي حالة الأشخاص الاعتباريين فقد يكون الشخص الاعتباري عاماً أو خاصاً، وذلك بوجود مخالفة لأحكام قانون الفضاء الوطني أو أي قانون وطني آخر على علاقة بالأنشطة الفضائية أو الأفعال ذات الصلة بها.

(1) انظر أيضاً المواد (11، 37، 38، 39) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي، والتي تناولت أيضاً اختصاص مأموري الضبط القضائي المتمثل في تلقي البلاغات والشكاوى.

(2) د. محمد شلال العاني، مرجع سابق، ص 182.

وإذا كان ما تقدم هو بعض مصادير البلاغ؛ فإن مصدر الشكوى سيكون وفقاً لأحكام القانون أحد الأفراد الطبيعيين الذين يتعرضون لأي من جرائم الشكوى الممكنة الوقوع في هذا المجال الجديد والواردة في المادة (10) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي،⁽¹⁾ سواء وقعت هذه الجرائم أثناء مرحلة التجهيز للانطلاق إلى الفضاء الخارجي أو أثناء وجودهم في الفضاء الخارجي أو على سطح أحد الأجرام السماوية أو أثناء رحلة الانطلاق إلى الفضاء أو رحلة العودة منه، يستوي بعد ذلك أن تكون طريقة البلاغ أو الشكوى التي تقدم إلى مأموري الضبط القضائي المختصين بضبط الجرائم الناجمة عن ممارسة أنشطة وأفعال الفضاء الخارجي غير المشروعة بطريقة كتابية أو شفوية، وكما يستوي أن تكون الطريقة يدوية أو إلكترونية، وكما يستوي أن تكون الطريقة رسمية أو غير رسمية، طالما كانت الطريقة التي يتم بها البلاغ أو الشكوى يصل بها مضمون الواقعة محل المخالفة لأحكام قانون الفضاء أو أي قانون آخر على علاقة بقانون الفضاء الوطني أو أي قانون وطني آخر له صلة بأنشطة الفضاء الخارجي والأفعال ذات الصلة بها.

وعلى مأموري الضبط القضائي الذين يتمتعون بسُلطة ضبط الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي واجب المحافظة على كل ما يصلح أن يكون دليلاً في الواقعة التي تشكل مخالفة لقانون الفضاء الوطني، فعليهم المحافظة على الأدلة المتحصلة أيّاً كان نوعها، يستوي أن تكون تلك الأدلة تقارير مراكز متخصصة في علوم الفضاء أو معلومات أو بيانات أو صور أو مقاطع فيديو أو أي شيء آخر يصلح لأن يكون دليل إثبات، وعلى مأمور الضبط القضائي هنا تحرير محضر بما قام بضبطه من أدلة.⁽²⁾

وعلى مأموري الضبط القضائي الذين يتمتعون بسُلطة ضبط الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي إضافة إلى ما سبق واجب الحصول على الإيضاحات اللازمة من الأشخاص أو الجهات التي تم الحصول منها على بلاغ أو شكوى بشأن وجود أنشطة فضاء خارجي غير مشروعة أو أي أفعال ذات صلة بها، وذلك عن طريق سماع أقوال المجني عليه أو أي شخص يُعتقد أن لديه معلومات عن تلك الوقائع، والاستعانة بأهل الخبرة وطلب الرأي منهم شفاهة أو كتابة ولكن دون تحليفهم اليمين، ثم إثبات كل ذلك في محضر يتم التوقيع

(1) تنص المادة (10) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي على أنه «لا يجوز أن ترفع الدعوى الجزائية في الجرائم التالية إلا بناء على شكوى خطية أو شفوية من المجني عليه أو ممن يقوم مقامه: 1. السرقة والاحتيال وخيانة الأمانة وإخفاء الأشياء المتحصلة منها إذا كان المجني عليه زوجاً للجاني أو أحد أصوله أو فروعه ولم تكن هذه الأشياء محجوزاً عليها قضائياً أو إدارياً أو منقولة بحق شخص آخر. 2. عدم تسليم الصغير إلى من له الحق في طلبه ونزعه من سلطة من يتولاه أو يكفله. 3. الامتناع عن أداء النفقة أو أجره الحضانة أو الرضاة أو المسكن المحكوم بها. 4. سب الأشخاص وقذفهم. 5. الجرائم الأخرى التي ينص عليها القانون. ولا يجوز تقديم الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجني عليه بالجريمة ومركبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك».

(2) انظر بشأن تفصيلات هذا الواجب: د. فتيحة محمد فوراري، د. غنام محمد غنام، مرجع سابق، ص 126 - 128.

عليه من مأمور الضبط القضائي ومن تم سماع أقواله.⁽¹⁾

المبحث الثاني: التحقيق الابتدائي في الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي

وبعد أن أنهينا بيان موضوعات مرحلة الاستدلال بما تقدم بيانه؛ فإن أدوات بحثنا ستوجه في هذه الجزئية إلى مرحلة التحقيق الابتدائي، لنسلط الضوء فيها على بعض الموضوعات ذات الصلة بهذه المرحلة، والتي قد لا تتناسب مع الجرائم الناجمة المتعلقة بالفضاء الخارجي، نظراً إلى ما تنفرد به هذه الجرائم من طبيعة خاصة مستحدثة كما سبق وأشرنا.

وانطلاقاً من مفهوم التحقيق الابتدائي الذي يتمثل في كونه «عملاً إجرائياً يَضم مجموعة من الإجراءات التي تتخذها سلطة معينة هي سلطة التحقيق، وموضوع هذا التحقيق هو الجريمة الواردة في محضر الاستدلالات، والهدف منه كشف الحقيقة بصدد هذه الجريمة والتحقيق من مدى نسبتها إلى متهم معين، بغية إحالة الدعوى إلى المحكمة إذا رجحت أدلة البراءة».⁽²⁾

ووفقاً لذلك المفهوم؛ فإن التحقيق الابتدائي يُعد المحرك الأول والرئيس للدعوى الجزائية، فيه تعمل سلطة التحقيق وهي النيابة العامة والتي تُعتبر صاجبة الاختصاص الأصيل في مباشرة الدعوى الجزائية على تعزيز الأدلة القائمة على نسبة الجريمة إلى المتهم وتمحيصها للثبوت من كفايتها قبيل رفع الدعوى إلى المحكمة المختصة للبدء في إجراءات المحاكمة.⁽³⁾

ونشير هنا إلى أن لهذه المرحلة من الإجراءات ما خصص بها المشرع الجزائي الاتحادي النيابة العامة بوصفها الجهاز القضائي المختص برفع الدعوى الجزائية،⁽⁴⁾ وأناط بأعضائها - على وجه الخصوص - القيام ببعض الإجراءات دون غيرهم من مأموري الضبط القضائي، ومن هذه الإجراءات الانتقال والمعاينة وضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة والتصرف فيها وسماع الشهود وندب الخبراء والاستجواب والمواجهة، وأوامر والضبط

(1) د. كامل السعيد، مرجع سابق، ص 356 - 357.

(2) د. محمد شلال العاني، مرجع سابق، ص 196.

(3) د. جودة حسين جهاد، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي، الجزء الأول، أكاديمية شرطة دبي، دبي، الطبعة الأولى، 2009م، ص 361 - 363.

(4) النيابة العامة هي الجهاز المنوط به تحريك الدعوى الجزائية ورفعها ومباشرتها أمام القضاء، فهي تمثل الجهاز القضائي المتحرك الذي يتولى الإعداد لمرحلة المحاكمة وجمع الأدلة تمهيداً للعرض على القضاء. انظر: د. جودة حسين جهاد، مرجع سابق، ص 51.

والإحضار والتكليف بالحضور والقبض والحبس الاحتياطي.⁽¹⁾

ولعل ما يُهمنا من هذه الإجراءات ونحن بصدد الحديث عن الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي إجراء النيابة المُتمثل في الانتقال والمُعانة في جرائم الجنايات المُتلبس بها،⁽²⁾ فقد نصت المادة (43) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي على أنه «على مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجريمة أن ينتقل فوراً إلى محل الواقعة ويُعين الأثار المادية للجريمة، ويحافظ عليها ويثبت حالة الأماكن والأشخاص وكل ما يُفيد في كشف الحقيقة ويسمع أقوال من كان حاضراً أو من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الواقعة ومركبيها، وعليه إخطار النيابة العامة فوراً بانتقاله. وعلى النيابة العامة الانتقال فوراً إلى محل الواقعة بمجرد إخطارها بجناية مُتلبس بها».⁽³⁾

ولا شك أن هذا النص بظاهر ألفاظه سيصطدم بأغلب أنشطة الفضاء الخارجي غير المشروعة والأفعال ذات الصلة بها متى جعلها المشرع الوطني في مصاف الجنايات؛ إذ إن النص أنف البيان قد جعل إجراء الانتقال والمُعانة لعضو النيابة العامة وكذا غيره من مأموري الضبط القضائي أمراً وجوبياً، فعلى الرغم من هذه الوجوبية التي يطلبها المشرع إلا أنه من الاستحالة بمكان انتقال عضو النيابة وكذا مأموري الضبط القضائي لمكان وقوع الجريمة الناجمة عن ممارسة أنشطة الفضاء الخارجي أو الأفعال ذات الصلة بها لإجراء المعانة، لا سيما إذا كان مكان وقوع الجريمة في الفضاء الخارجي أو أحد أجزائه السماوية، فضلاً عن أن بعض تلك الجرائم لا تخلف آثاراً يمكن الانتقال لمُعانتها.

(1) انظر المواد (71 - 131) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي.

(2) تنص المادة (28) من قانون العقوبات الاتحادي على أن «الجناية هي الجريمة المُعاقب عليها بإحدى العقوبات الآتية: 1. أية عقوبة من عقوبات الخُدود أو القصاص فيما عدا حدي الشرب والقذف. 2. الإعدام. 3. السجن المؤبد. 4. السجن المؤقت»، كما تنص المادة (29) من ذات القانون على أن «الجحة هي الجريمة المُعاقب عليها بعقوبة أو أكثر من العقوبات الآتية: 1. الحبس. 2. الغرامة التي تزيد على ألف درهم. 3. الدية»، كما تنص المادة (68) من ذات القانون على أن «السجن = = هو وضع المحكوم عليه في إحدى المنشآت العقابية المُخصصة قانوناً لهذا الغرض وذلك مدى الحياة إن كان السجن مؤبداً أو المدة المحكوم بها إن كان مؤقتاً. ولا يجوز أن تقل مدة السجن المؤقت عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس عشرة سنة، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك»، كما وتنص أيضاً المادة (69) من ذات القانون على أن «الحبس هو وضع المحكوم عليه في إحدى المنشآت العقابية المُخصصة قانوناً لهذا الغرض وذلك للمدة المحكوم بها. ولا يجوز أن يقل الحد الأدنى للحبس عن شهر ولا أن يزيد حده الأقصى على ثلاث سنوات، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك».

(3) ويُعرف جانب من الفقهاء إجراء الانتقال والمُعانة بأنه «مباشرة جهة التحقيق مهمة الانتقال إلى المكان الذي وقعت فيه الجريمة لمُعانة الأدلة والآثار المادية التي نتجت عن ارتكاب هذه الجريمة، أما المُعانة فيقصد بها الكشف الحسي لإثبات حالة المكان الذي وقعت فيه الجريمة وكذلك حالة الأشياء والأشخاص وكل ما يُفيد في كشف الحقيقة». انظر: د. محمد سعيد نمور، مرجع سابق، ص 375 - 376.

وهذا الأمر وإن كان يُمثل إشكالية تتطلب إيجاد حل لها، إلا أن الفقه قد حاول إيجاد تفسير للنص الذي وُضع هذه الإشكالية ليُخرج إجراء الانتقال والمُعانة من دائرة الوجوبية إلى دائرة الجوازية، حيث يرى البعض أن الانتقال في جميع الجنایات المُتلبس بها هو أمرٌ غير مُتصور وإن نص المُشرع على وجوبه، وذلك أن إجراء الانتقال والمُعانة يجب أن يكون في الجرائم التي تقبل بطبيعتها هذا الإجراء، فإذا لم تكن تقبل ذلك فلا محل للانتقال،⁽¹⁾ كما يذهب البعض الآخر إلى أن ما ورد في أحكام هذه المادة من وجوب انتقال عضو النيابة في جنایة مُتلبس بها هو مجرد نص إرشادي لا يترتب على مخالفته البطلان، والأمر في النهاية مرجعه إلى ما تتطلبه مصلحة التحقيق.⁽²⁾

ونُضيف إلى ما سبق من مسوغات نقطتين جوهريتين من وجهة نظرنا، أما النقطة الأولى فهي أن القاعدة الفقهية المتبعة في قراءة النصوص القانونية والوقوف على قصد المُشرع منها، وهي أن العبرة في التفسير بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني، ووفقاً لهذه القاعدة، فإذا كان المقصد من إجراء الانتقال والمُعانة هو إثبات حالة المكان الذي وقعت فيه الجريمة وكذلك حالة الأشياء والأشخاص وكل ما يُفيد في كشف الحقيقة؛ فإن هذا الأمر غالباً ما يتم عن طريق جهات مُختصة كوحدة مسرح الجريمة وغيرها من الوحدات المُختصة في إثبات وكشف الجريمة، وعليه يغدو انتقال عضو النيابة بغير فائدة في ظل وجود وحدات مُختصة بعملية المُعانة والإثبات، لذلك فإن النص على وجوب إجراء الانتقال والمُعانة قد يُوجد العديد من الإشكاليات في حالة تم التمسك بظاهر هذا النص الإجمالي.

أما النقطة الثانية، فهي أن إجراء الانتقال والمُعانة وفقاً لنص المادة (43) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي أنف الإشارة إليه وإن صُعب تطبيقه متى كان مكان وقوع الجريمة في الفضاء الخارجي أو أحد أجزائه السماوية أو أثناء رحلة الانطلاق إليه أو العودة منه، بسبب استحالة انتقال عضو النيابة وكذا مأموري الضبط القضائي لِمكان وقوع الجريمة الناجمة عن ممارسة أنشطة الفضاء الخارجي أو الأفعال ذات الصلة بها لإجراء المُعانة؛ إلا أن المُشرع الإجمالي الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة قد واجه حديثاً هذه الإشكالية بتشريع إجماعي مُستقل ومُكمل في أحكامه لقانون الإجراءات الجزائية الاتحادي، يُمكن بمقتضى هذا التشريع القيام بإجراء الانتقال والمُعانة وغيره من الإجراءات الواردة في قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي عن بُعد، وذلك بواسطة وسائل التقنية المُتاحة، وهذا التشريع هو القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 2017 في شأن استخدام

(1) د. جودة حسين جهاد، مرجع سابق، ص 383 - 384.

(2) د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة التاسعة، 2014، ص 895.

تقنية الاتصال عن بُعد في الإجراءات الجزائية⁽¹⁾

وتنص المادة (4) من القانون المشار إليه على أنه «لرئيس الجهة المختصة أو من يفوضه اتخاذ الإجراءات عن بُعد متى ارتأى القيام بذلك في كل مرحلة من مراحل الدعوى الجزائية بما يحقق سهولة إجراءات الاستدلال أو التحقيق أو التقاضي»⁽²⁾.

كما تنص المادة (2) من ذات القانون على أنه «للجهة المختصة استخدام تقنية الاتصال عن بُعد في الإجراءات الجزائية مع المتهم أو المجني عليه أو الشاهد أو المحامي أو الخبير أو المدعي بالحق المدني أو المسؤول عن الحق المدني».

وبمقتضى أحكام هذه المواد، يكون لعضو النيابة وكذا مأموري الضبط القضائي مباشرة أي إجراء - وجوبيا كان أو جازيا - من إجراءات التحقيق أو الاستدلال تم النص عليه في قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي عن بُعد، من خلال وسائل التقنية الحديثة المتاحة ودون الحاجة للوجود الشخصي.

وترتيباً على تلك الأحكام؛ فإن تعذر وصول عضو النيابة أو مأمور الضبط القضائي إلى مكان وقوع الجريمة بوجه عام لن يقف عقبة في تنفيذ أي حكم إرائي متى توفرت وسيلة التقنية التي يمكن من خلالها القيام وعن بُعد بالعمل الإرائي المطلوب وفقاً للقانون، فووق الجريمة المتعلقة بالفضاء الخارجي في الفضاء الخارجي أو أحد أجزائه السماوية أو أثناء رحلة الانطلاق إليه أو العودة منه، متى تطلب من عضو النيابة أو مأمور الضبط القضائي إجراء الانتقال والمعاينة، وتعذر القيام بهذا الإجراء بالطرق التقليدية المتبعة، فيمكن القيام به بواسطة وسائل التقنية الحديثة كلما أمكن ذلك.

وليس ثمة شك في أن هذه الوسائل الحديثة والتي أقر المشرع الإرائي الاتحادي بمشروعيتها، ستساعد جهات التحقيق والاستدلال على القيام بالعديد من الإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي في حالة وقوع أنشطة أو أفعال تُعد جرائم في هذا المجال الجديد، ودون الحاجة إلى الانتقال لموقع الجريمة أو وجود المجني عليه أو الشاهد أمام جهة الاستدلال أو التحقيق شخصياً.

(1) صدر القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 2017 في شأن استخدام تقنية الاتصال عن بُعد في الإجراءات الجزائية بدولة الإمارات العربية المتحدة في 04 رمضان 1438هـ الموافق 30 / 05 / 2017م في قصر الرئاسة بأبوظبي، ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 12 / 06 / 2017م في العدد (616)، وعُمِل به بعد (6) أشهر من تاريخ نشره.

(2) وتنص المادة (1) من نفس القانون على أنه «في تطبيق أحكام هذا القانون يُقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها ما لم يقض سياق النص بغير ذلك: . . . الجهة المختصة: الجهة المكلفة باستقصاء الجرائم وجمع الأدلة أو التحقيق أو المحاكمة».

وبناءً على ما تقدم من بحثٍ وتحليل في إجراء الانتقال والمُعانة بالنسبة إلى الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي؛ يتبين لنا أن هذا الإجراء لن يصطدم بأي جرائم ستقع في مجال الفضاء الخارجي سواء كانت هذه الجرائم من جرائم الجنايات أم من جرائم الجُنح، ولن يحتاج عضو النيابة أو مأمور الضبط القضائي إلى القيام بإجراء الانتقال والمُعانة فعلياً لئلا يترتب البطلان على عدم اتخاذ هذا الإجراء، ليكتفي في ذلك بما قد يتم توفيره من معلومات أو بيانات أو صور أو مقاطع فيديو أو أي شيء آخر يصلح لأن يكون دليل إثبات للجريمة التي وقعت.

وبالرغم من ذلك؛ فإننا نلفت عناية المشرع الإجمالي الاتحادي نحو إجراء تعديل تشريعي على نص المادة (43) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي والمُتعلقة بوجوبية إجراء الانتقال والمُعانة في جرائم الجنايات المُتلبس بها، وذلك لإزالة أي لبس أو غموض أو صعوبة في التطبيق قد تنتاب هذا النص من ناحية، وللابتعاد عن التفسيرات الفقهية المُختلفة لهذا النص والتي قد تتعارض مع ظاهر ألفاظه متى تم تناولها بالتدقيق والتمحيص من ناحية أخرى، ليكون النص بقراره جوازياً إجراء الانتقال والمُعانة أكثر ملاءمة في التطبيق مع ولادة قانون الفضاء الوطني الذي تنفرد أحكامه بطبيعة مُستحدثة خاصة.

الخاتمة:

خلال دراستنا التفصيلية لإجمالي الاستدلال والتحقيق في الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي على النحو المُتقدم، وضعنا نُصبَ أعيننا تحقيق غاية مُحددة، تتمثل في إبراز مدى كفاية الأحكام العامة في قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي والمُتعلقة بإجراءات الاستدلال والتحقيق في مواجهة الجرائم المُستحدثة المتعلقة بالفضاء الخارجي، مُبينين في مُحاولتنا تلك رأينا ووجهة نظرنا في كل جزئية من جزئيات هذه الدراسة، داعمين موقفاً بما انتهى إليه الفقه وأحكام الفضاء من جهة، وما يتماشى مع المنطق القانوني السليم من جهة أخرى.

وعليه لن نجعل الخاتمة مُلخصاً لكل ما تطرقنا إليه في صفحات هذه الدراسة، ففي ذلك تكرارٌ لا مسوغ له، فنحن نؤمن بأن التلخيص لا يمكن أن يفي أو يُغني عما سلف بيانه من دراسة تحليلية. ولذلك سنقتصر في هذا المجال على إبراز بعض النقاط والأفكار ذات الأهمية والتي تناولناها في هذه الدراسة، وذلك في صورة عدد من النتائج والتوصيات التي سنستعرضها فيما يأتي:

أولاً- النتائج:

1. عدم وجود مأموري ضبط قضائي مُتخصّصين بضبط جرائم الفضاء الخارجي.
2. منح صفة مأموري الضبط القضائي لمأموري ضبط قضائي مُتخصّصين في ضبط الجرائم الناجمة عن ممارسة أنشطة وأفعال الفضاء الخارجي غير المشروعة.
3. إن منح منح صفة مأموري الضبط القضائي لمأموري ضبط قضائي مُتخصّصين متوقف على توقيع اتفاق بين الجهة المعنية بشؤون الفضاء في الدولة وهي وكالة الإمارات للفضاء ووزير العدل.
4. إجراء الانتقال والمعاينة الوجوبي على عضو النيابة العامة في جرائم الجنايات المتعلقة بالفضاء الخارجي هو أمر مستحيل لا سيما إذا كان مكان وقوع الجريمة في الفضاء الخارجي أو أحد أجزائه السماوية.
5. استحالة إجراء الانتقال والمعاينة لعضو النيابة العامة في الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي تم التغلب عليها من خلال تشريع إرائي اتحادي يُمكن بمقتضاه القيام بإجراء الانتقال والمعاينة عن بُعد، وذلك بواسطة وسائل التقنية المتاحة.

ثانياً- التوصيات:

لما كانت مشكلة الدراسة تدور حول بحث كفاية الأحكام العامة في قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي والمتعلقة بإرائي الاستدلال والتحقيق في مواجهة الجرائم المُستحدثة المتعلقة بالفضاء الخارجي ومرتكبيها؛ فإن التوصيات التي سوف تتمخض عن موضوع دراستنا سوف تدور رحاها حول ضرورة منح صفة مأموري الضبط القضائي في مجال الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي لفئة متخصصة قادرة على ضبط الجرائم التي تقع في هذا المجال.

وعليه نُوصي بأن يتم منح مُوظفو وكالة الإمارات للفضاء صفة مأموري الضبط القضائي في مجال الجرائم المتعلقة بالفضاء الخارجي، وذلك لما تتميز هذه الفئة من خبرة وقدرة على تصوّر الوقائع التي تُشكل جرائم الفضاء وتصوّر ملبساتها وجمع أدلتها وأي معلّومات بشأنها، فضلاً عن إمكان الكشف عن مُرتكبيها، فوجود مأموري ضبط قضائي مُتخصّصون وعلى دراية بكافة تفاصيل هذا المجال الجديّد وتصوّرات الجرائم التي يُمكن أن تقع فيه، سيُعمل على التصديّ وبإحكام لأي نشاط أو فعل غير مشروع يُمكن أن يرتكب في هذا المجال.

كما ونوصي بتدريب هذه الفئة وتأهيلها قانوناً فور منحها الصفة المذكورة لتتمكن من الحصول على الإيضاحات اللازمة من الأشخاص أو الجهات التي تم الحصول منها على بلاغ أو شكوى بشأن وجود أنشطة فضاء خارجي غير مشروعة أو أي أفعال ذات صلة بها.

كما ونوصي بإجراء تعديل تشريعي على أحكام المادة (43) في قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي والمتعلقة بوجوبية إجراء الانتقال والمُعابنة في جرائم الجنايات المُتلبس بها، وذلك لإزالة أي لبس أو غموض أو صعوبة في التطبيق قد تنتاب هذا النص من ناجية، وللاعتداع عن التفسيرات الفقهيّة المُختلفة لهذا النص والتي قد تتعارض مع ظاهر ألفاظه متى تم تناولها بالتدقيق والتمحيص من ناجية أخرى، ليكون النص بتقرير جوازية إجراء الانتقال والمُعابنة أكثر مُلاءمة في التطبيق مع ولادة قانون الفضاء الوطني الذي تنفرد أحكامه بطبيعة مُستحدثة خاصة.

وأخيراً، وبعد الشكر لله تعالى على العناية والهداية إلى سلوك طريق العلم والجد، نقول بأننا بذلنا ما بوسعنا من جهد في سبيل إنجاز هذه الدراسة؛ فإن كنا قد وفقنا فهو فضل من الله سبحانه وتعالى علينا، وإن تخللته بعض الهفوات أو الثغرات فعُذرنا أن الكمال لله وحده، ونسأله جل وعلى أن يجعل النجاح والتوفيق حليف كل من حاول أن يسهم في عمل صالح إنه نعم المولى ونعم النصير.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً- المُتَب.

1. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة التاسعة، 2014.
2. جودة حسين جهاد، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي، الجزء الأول، أكاديمية شرطة دبي، دبي، الطبعة الأولى، 2009.
3. رجب عبد المنعم متولي، القانون الدولي العام، جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون، بدون دار نشر، طبعة 2010 - 2011.
4. رمسيس بهنام، الإجراءات الجنائية تأصيلاً وتحليلاً، الجزء الثاني، منشأة المعارف، الاسكندرية، طبعة 1978.
5. علوي أمجد علي، النظام القانوني للفضاء الخارجي والأجرام السماوية، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعة 1979.
6. فاروق سعد، قانون الفضاء الكوني، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، 1993.
7. فتيحة محمد قوراري، د. غنام محمد غنام، المبادئ العامة في قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، الأفق المُشرقة ناشرون، الشارقة، الطبعة الثالثة، 2013.
8. كامل السعيد، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2010.

9. ليلي بن حمودة، الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2008.
 10. محمد سعيد نور، أصول الإجراءات الجزائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الرابعة، 2016.
 11. محمد شلال العاني، أصول الإجراءات الجزائية في التشريع والفقه والقضاء، مكتبة الجامعة، الشارقة، الطبعة الثانية، 2018.
 12. محمد عبدالله علي محيي الدين، أحكام الجو والفضاء بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي، دراسة مقارنة، الجزء الثاني، أروقة للدراسات والنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2016.
 13. محمود نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعة 2013.
- ثانياً. الرسائل العلمية.**
14. محمد وفيق أبو تلة، تنظيم استخدام الفضاء، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1971.
 15. ممدوح فرجاني خطاب، النظام القانوني للاستشعار من بُعد من الفضاء الخارجي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1993.
 16. منى محمود مصطفى، الجوانب القانونية والسياسية لمشاكل الفضاء الخارجي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1975.
- ثالثاً. التشريعات الوطنية.**
17. التعليمات القضائية الاتحادية.
 18. القانون الاتحادي رقم (35) لسنة 1992 بإصدار قانون الإجراءات الجزائية.
 19. القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 2017 في شأن استخدام تقنية الاتصال عن بُعد في الإجراءات الجزائية بدولة الإمارات العربية المتحدة
 20. المرسوم الاتحادي رقم (77) لسنة 2017 بانضمام الدولة إلى إتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين وَرَد الأجسام المُنطَقة إلى الفضاء الخارجي.
 21. المرسوم الاتحادي رقم (85) لسنة 2000 في شأن مُعاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدُول في ميدان استِكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى والاتفاقيتين المُتعلقتين بهذه الأنشطة.
 22. المرسوم بقانون اتحادي رقم (1) لسنة 2014 في شأن إنشاء وكالة الإمارات للفضاء.
- رابعاً. المعاهدات والاتفاقيات.**
23. اتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين وإعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المُنطَقة إلى الفضاء الخارجي 1968م.
 24. اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية 1972م.
 25. اتفاقية تسجيل الأجسام المُنطَقة في الفضاء الخارجي 1975م.
 26. الاتفاق المُنظم لأنشطة الدُول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى 1979م.
 27. مُعاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدُول في ميدان استِكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى 1967م.

Transliteration Arabic References:

ترجمة مصادر ومراجع اللغة العربية:

Qaa'imat Almaraaj'i

Awwlan: Alkutub

1. Ahmad Fathy Surour, alwaseet fi qaanoun al'ijraa'aat aljinaa'iyah, dar alnahdah al'arabiyah, Alqaahirah, t. 9, 2014.
2. Joudah Hussain Jihaad, alwajeez fi sharh qaanoun al'ijraa'aat aljazaa'iyah al'ittihaadiyah, aljuz' al'awwal, akademiyyat shurtat Dubai, Dubai, t. 1, 2009.
3. Rajab 'Abd Almun'im Mitwally, alqaanoun aldawly al'aam, jami'at Al'azhar, kulliyat alshree'ah wa alqanoun, bidoun dar nashr, t. 2010 - 2011.
4. Ramsees Bahnam, al'ijraa'aat aljinaa'iyah ta'seelan wa tahleelan, aljuz' althaany, munsha'at alma'aarif, Al'iskandariyyah, t. 1978.
5. 'Elwy Amjad 'Aly, alnithaam alqaanouny lilfadaa' alkhaarijy wa al'ajraam alsamaawiyah, dar alnahdah al'arabiyah, Alqaahirah, t. 1979.
6. Farouq sa'd, qaanoun alfadaa' alkawny, aldaar aljami'iyah liltibaa'ah wa alnashr, Bairout, t. 2, 1993
7. Fateehah Muhammad Qourary, Dr. Ghannaam Muhammad Ghannaam, almabaad'i al'aammah fi qaanoun al'ijraa'aat aljazaa'iyah al'ittihaady lidawlat Al'imaaraat Al'arabiyah Almuttahidah, al'aafaq almushriqah nashiroun, Alshaariqah, t. 3, 2013
8. Kamil Alsa'eid, sharh qaanoun 'usoul almuhaakamaat aljazaa'iyah, dar althaqaafah llnashr wa altawzie', 'Amman, t. 3, 2010
9. Laila bin Hammoudah, al'istikhdaam alsilmy lilfadaa' alkhaarijy, almu'assasah aljami'iyah lildiraasaat wa alnashr wa altawzie', Bairout, t. 1, 2008.
10. Muhammad Sa'eid Numour, 'usoul al'ijraa'aat aljazaa'iyah, dar althaqaafah llnashr wa altawzie', 'Amman, t. 4, 2016.
11. Muhammad Shallaal Al'aany, 'usoul al'ijraa'aat aljazaa'iyah fi altashrie' wa alfiqh wa alqadaa', maktabat aljami'ah, Alshaariqah, t. 2, 2018
12. Muhammad 'Abd Allah 'Aly Muhyee Aldeen, ahkam aljaw wa alfaddaa' bain alfiqh al'islaamy wa alqanoun aldawly, diraasah muqaranah, aljuz' althany, Arouqah lildiraasaat wa alnashr, 'Amman, t. 1, 2016.
13. Mahmoud Najeeb Husny, sharh qaanoun al'ijraa'aat aljinaa'iyah, aljuz' al'awwal, dar alnahdah al'arabiyah, Alqaahirah, t. 2013.

Thaaniyan: Alrasaa'il al'ilmiyah.

14. Muhammad Wafeeq Abu Tallah, tantheem 'istikhdaam alfdaa', risaalat duktouraah, jami'at Alqaahirah, 1971.
15. Mamdouh firjaany khattaab, alnithaam alqaanouny lil'istish'aar min bu'd min alfdaa'

alkhaarijy, risaslat duktouraah, kulliyat alhuqouq, jami'at Alqaahirah, 1993.

16. Muna Mahmoud Mustafaa, aljawaanib alqaanouniyah wa alsiyaassiyah li mashaakil alfadaa' alkhaarijy, resaalat duktouraah, jaami'at Alqaahirah, 1975.

Thaalithan: Altashrie'aat alwataniyah:

17. Alt'aleemaat alqadaa'iyah. 1 .
18. Alqaanoun al'ittihaady raqm (35) lisanat 1992 bi'isdaar qaanoun al'ijraa'aat aljaza'a'iyah.
19. Alqaanoun al'ittihaady raqm (5) lisanat 2017 fi sha'n istikhdaam tiqniyat al'itsaal 'an bu'd fi al'ijraa'aat aljaza'a'iyah bidawlat Al'imaaraat Al'arabiyah Almuttahidah.
20. Almarsoum al'ittihaady raqm (77) lisanat 2017 bindimaam aldawlah ilaa ittifaq inqaadh almallaahen alfadaa'iyeen wa radd al'ajsaam almutallaqah ilaa alfdaa' alkhaarijy.
21. Almarsoum al'ittihady raqm (85) lisanat 2000 fi sha'n mu'aahadat almabaadi' almunathimah li anshitat alduwal fi maydaan istikshaaf wa istikhdaam alfdaa' alkhaarijy bima fi dhalik alqamar wa al'ajraam alsamaawiyah al'ukhrra wa al'ittifaqiyatain almuta'aliqatain bihaadhihi al'anshitah.
22. Almarsoum biqanoun 'ittihaadi raqm (1) lisanat 2014 fi sha'n wikaalat Al'imaaraat lifadaa'. inshaa'

Raabi'an: Almu'aahadaat wa al'ittifaqiyat.

23. Ittifaq Inqaadh almallaahen almallaahen alfadaa'iyeen wa i'aadat almallaahen alfadaa'iyeen wa rad al'ajsaam almutlaqah ilaa alfadaa' alkhaarijy 1968 m.
24. Ittifaqiyah almas'ouliyah aldawliyah 'an al'ajsaam allaty tuhdithhaa al'ajsaam alfdaa'iyah 1972 m.
25. Ittifaqiyat tasjeel al'ajsaam almutlaqah fi alfadaa' alkhaarijy 1975 m.
26. Al'ittifaq almunatham li'anshitah alduwal 'alaa sath alqamar wa al'ajraam alsamaawiyah al'ukhrra 1979 m.
27. Mu'aahadat almabaadi' almunathimah li'anshitah alduwal fi maidaan istikshaaf alfdaa' alkhaarijy wa istikhdaamuh bima fi dhaalik alqamar wa al'ajraam alsamaawiyah al'ukhrra 1967 m. .

خامساً. المواقع الإلكترونية.

www. albayan. ae

www. space. gov. ae

Legal Reasoning and Investigation in the Crimes Related to the Outer Space: An Analytical Study in UAE Legislation

Ali Suroor Alzaabi

College of Law - University of Sharjah
Sharjah - U. A. E.

Abstract:

The national space legislation in its codified concept in the United Arab Emirates until 2019 was limited to the provisions of Federal Decree Law No. (1) of 2014 regarding the establishment of the UAE Space Agency in addition to the United Nations treaties related to outer space that the UAE joined and issued nationally. A study should be conducted that highlights the adequacy of the general provisions in the Federal Criminal Procedure Law related to the procedures of inference and investigation in facing crimes related to outer space, especially since the outer space law has not yet been realized.

The study relied on the application of crime investigation process, gathering evidence and investigation of crimes that arise from practicing outer space activities, and examining the possibility of their application to this new type of crime.

Keywords: Crimes, Outer Space, Inference, Preliminary Investigation, Punishment, the Emirates Space Agency, Space Legislation, Treaty, Agreement, Criminal Case, Judicial Arrest Officers, Public Prosecution, Accusation, Notification, Complaint, Criminal Procedures.